اقتصاد

تحذير من زيادة الضرائب العقارية في الأردن

عمان ـ **زيد الدبيسية**

حذر مستثمرون في قطاع العقار الأردني من زيادة الضرائب والرسوم على تجارة العقارات في البلاد، ما سيؤثر على بيئة الاستثمار وتباطؤ السوق العقاري وتراجع إيرادات الخزينة. وتخضع مبيعات العقار حاليا إلى رسوم بنسبة 9 في المائة من القيمة الإجمالية لأي عقار، فيما تنوي الحكومة بحسب تعديلات قانونية مرتقبة فرض ضريبة إضافية بنسبة 3 في المائة على أي بيوعات للعقار أو حتى عن التبرع بها للغير.

ورأى رئيس جمعية مستثمري قطاع الإسكان، كمال عوامله، أن القطاع عانى من تراجع أدائه خلال السنوات القليلة الماضية، وتفاقمت أزمته منذ آذار/مارس العام الماضي، بسبب جائحة كورونا وتداعياتها «وبالتالي، فإن فرض أي ضرائب أو زيادة الرسوم على تجارة العقارات يؤثر سلبا على تداولات السوق، ويؤدي إلى عزوف كثيرين عن الشراء».

وقال عوامله لـ «العربي الجديد» إن نسبة الرسوم المفروضة حالياً على مبيعات العقار تشكل في بعض الأحيان حائلاً دون إجراء الكثير من بيوعات الأراضي والشقق السكنية والمباني وغيرها.

وأضاف أن القطاع العقاري يعد من أكثر روافد الاقتصاد الأردني من حيث الإيرادات المتحققة للخزينة وتنشيط باقي القطاعات وتلبية احتياجات السوق من الشقق السكنية والعقارات المختلفة.

وبلغ حجم التداول في سوق العقار في الأردن، خلال النصف الأول من العام الحالي، 2,3 مليار دينار، بارتفاع بلغت نسبته 11 في المائة، مقارنة بنفس الفترة من عام 2019، وفق تقرير حركة تداولات سوق العقار لشهر حزيران/يونيو الصادر عن دائرة الأراضي والمساحة. (الدينار يساوي 1,41 دولار). وبيّن التقرير أنه تم إجراء مقارنات مؤشرات سوق العقار في عام 2021 مع نظيرتها في عام 2019، وذلك بسبب آثار جائحة كورونا على الدوام الرسمي في عام 2020، وعدم اكتمال أيام العمل في جميع الشهور، وبالتالي عدم القدرة على المقارنة لعدم التكافؤ.

الخبير الاقتصادي حسام عايش قال لـ «العربي الجديد» إن قطاع العقار يعتبر أحد أهم المحركات للنشاط الاقتصادي، وحرصت الحكومات المختلفة على مراجعة القوانين الناظمة للقطاع، بما في ذلك الضرائب والرسوم على عمليات البيع والشراء منها.

وشرح أن الاتجاه هو نحو فرض ضريبة على مبيعات العقار بنسبة 3 في المائة بعدما كان القرار بزيادتها 4 في المائة، على أن تشمل معفيين منها وهم الأقارب حتى الدرجة الثالثة. وأضاف أنه في الشكل تبدو العملية وكأنها ضريبة جديدة تشمل مبيعات الأقارب، بالتالي فهي محاولة من الحكومة للالتفاف على الاعفاءات التي قدمتها لتحريك القطاع عبر شمول فئات جديدة بهذه الضريبة.

واعتبر أن الوضع الاقتصادي الضاغط يستدعي مراجعة للمنظومة الضريبية لتكون منسجمة مع متطلبات التعافي الاقتصادي، وليس التفكير في تعديلات ضريبية ظاهرها غير باطنها.

ولفت إلى أن قطاع العقار يعتبر قاطرة لعشرات القطاعات الأخرى، وأي دعم له يشكل استثماراً في التعافي الاقتصادي، والتعامل مع الشأن الاقتصادي وفق سياسات ما قبل كورونا، يعتبر بحد ذاته مانعاً للاقتصاد في سبيل الخروج من أزماته التي تراكمت خلال الفترة الأخيرة.

(أوشيفومي كيتامورا/ فرانس برس)

قفزة في صادرات اليابان

قفزت صادرات اليابان في يونيو/ حزيران، يقودها طلب أميركي على السيارات وشحنات إلى الصين من معدات صناعة الرقائق، مما عزّز الآمال في تعافٍ تغذيه الصادرات في ثالث أكبر اقتصاد في العالم. زادت الصادرات 48,6 في المائة على أساس سنوي في يونيو/ حزيران، محققة مكاسب في خانة العشرات للشهر الرابع على التوالي، لكن المعدل تضخم كثيراً بفعل التراجع الحاد الناتج عن جائحة كوفيد العام الماضي. وفي مؤشر إيجابي للاقتصاد المعتمد على التجارة، نمت الصادرات 23,2 في المائة في النصف الأول من العام الحالي، مرتفعة للمرة الأولى في خمس فترات ومتجاوزة مستويات ما قبل الجائحة المسجلة في النصف الأول من 2019. وذاك أسرع معدل نمو منذ النصف الأول من 2010.

أخبار

الطاقة الخضراء قد تكلف 92 تريليون دولار

ستحتاج الحكومات والشركات إلى استثمار 92 تريليون دولار على الأقل بحلول عام 2050 من أجل خفض الانبعاثات بسرعة كافية لمنع أسوأ آثار تغير المناخ. هذه هي أحدث توقعات المحللين في وكالة بلومبيرغ الأميركية، الذين يرون

أن حجم الإنفاق هذا ضروري لدفع عجلة الاقتصاد العالمي إلى الكهرباء بسرعة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. ووجد الباحثون أن الاستثمار في البنية التحتية لاستيعاب انتقال الطاقة يجب أن يرتفع إلى ما بين 3,1 تريليونات دولار و5,8 تريليونات دولار سنويًا في المتوسط حتى عام 2050، ارتفاعًا من حوالي 1,7 تريليون دولار في عام 2020. وهذا يعني أن الفاتورة النهائية قد تصل إلى 173 تريليون دولار، أي حوالي ثمانية أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في عام 2019. وذهب أقل من 15 في المائة من مبلغ 2,4 تريليون دولار الذي أنفقته الحكومات لدعم الانتعاش الاقتصادي بعد الوباء إلى استثمارات في الطاقة النظيفة، وهو مبلغ غير كافٍ لوضع العالم على طريق الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050، وفقًا لتقرير صدر هذا الأسبوع عن وكالة الطاقة الدولية.

احتجاجات ضد الضرائب في كولومبيا

تظاهر آلاف الكولومبيين ضد حكومة الرئيس إيفان دوكي التي قدّمت للكونغرس خطة جديدة للإصلاح الضريبي. وأثارت مسألة الإصلاح الضريبي في إبريل/نيسان احتجاجات واسعة النطاق أدت إلى مقتل 60 شخصا فيما واجهت الحكومة اتهامات بالاستخدام المفرط للقوة. وأحيا متظاهرون في مدن عدة عيد استقلال كولومبيا عبر المطالبة بالحصول على مزيد من الدعم من الحكومة على وقع كوفيد الذي أدى إلى ارتفاع معدل الفقر من 37 إلى 42 في المائة في البلد الذي يضم 50 مليون نسمة. ودعت إلى التظاهرات «لجنة الإضراب الوطني» المؤثرة والتي تمثل السكان الأصليين والنقابات والطلبة وغير ذلك من فئات المجتمع.

طفرة مولدات الكهرباء الخاصة في العراق

قدّر خبير الطاقة المقيم في واشنطن هاري إستيبانيان، الباحث في «مركز العراق للطاقة»، عدد المولدات الخاصة في كافة أنحاء العراق بـ4,5 ملايين مولد. و«تنفق كل عائلة أو منزل «بين مائة ومائتي دولار شهرياً على الكهرباء، أي أن ما يعادل ما بين 6 و10 مليارات دولار تذهب إلى أصحاب المولدات الكهربائية الخاصة، لكن هذا القطاع لا يسهم في اقتصاد البلاد ولا يدفع ضرائب»، كما أوضح إستيبانيان.

اقتصاد العالم يخسر 15 تريليون دولار بسبب كورونا

واشنطن ـ **العربي الجديد**

قدر صندوق النقد الدولي خسائر الاقتصاد العالمي جراء جائحة كورونا بنحو 15 تريليون دولار حتى نهاية العام 2024، بما يعادل 2,8 بالمائة من إجمالي الناتج العالمي، بحسب توقع النائب الأول لمدير عام الصندوق، جيفري أوكاموتو. وقال في بيان عبر الموقع الإلكتروني للصندوق، الأربعاء، إن «الإصلاحات الداعمة للنمو تم تأجيلها، إن لم يكن قد تم التراجع عنها، وإن الاقتصادات أصيبت ببعض الندوب الغائرة». وأضاف أوكاموتو أن «الطاقة التي وجهت للإنفاق على عمليات التطعيم وخطط التعافي ينبغي أن توجه هي نفسها إلى التدابير الداعمة للنمو من أجل تعويض هذه الخسارة». وأوضح أن التعافي من الأزمة سيستغرق سنوات بالنسبة لمعظم البلدان. وشدد على أن «التحدي الأساسي أمام هذا الجيل من صناع السياسات يتمثل في الجمع بين الإصلاحات الداعمة للنمو والإنفاق من أجل التعافي، لتحقيق الرخاء المأمول». وحسب أوكاموتو، فإنه منذ مارس/آذار 2020، أنفقت الحكومات 16 تريليون دولار لتقديم الدعم المالي أثناء الجائحة، وزادت البنوك المركزية ميزانياتها العمومية بقيمة 7,5 تريليونات دولار لمواجهة الوباء. وأوضح أن العجوزات بلغت أعلى مستوياتها منذ الحرب العالمية الثانية، وقدمت البنوك المركزية كماً من السيولة في العام الماضي يتجاوز ما قدمته في السنوات العشر الماضية مجتمعة. وكان هذا ضرورة لا غنى عنها، فأبحاث الصندوق تشير إلى أنه لولا الإجراءات التي اتخذها صناع السياسات لوصل الركود الذي وقع في العام الماضي، والذي كان أسوأ ركود في وقت السلم منذ حقبة «الكساد الكبير»، إلى ثلاثة أضعاف المستوى الذي بلغه بالفعل، بحسب أوكاموتو. وقال: «في العام القادم، مع تزايد إنتاج اللقاحات وأعداد متلقي التطعيم، ومع إعادة فتح المزيد من الاقتصادات، ينبغي أن يخطط صناع السياسات لتحول جوهري من السعي لإنقاذ اقتصاداتهم من الانهيار إلى تقوية هذه الاقتصادات لمواجهة أحداث المستقبل من خلال إصلاحات تركز على النمو». وأضاف: «نعلم أن بعض الإصلاحات الداعمة للنمو تم تأجيلها، إن لم يكن قد تم التراجع عنها، وأن الاقتصادات أصيبت ببعض الندوب الغائرة. فقد خسر العالم ناتجا بقيمة 15 تريليون دولار نتيجة لجائحة كوفيد-19، مقارنة بما توقعه الصندوق في يناير 2020».

مال وناس

اللبنانيون تحت ثلاثية القهر: غلاء وجوع وعتمة

يفقد اللبنانيون يوماً بعد يوم كل مقومات الحياة الطبيعية. الأزمة الاقتصادية تتفاقم بسرعة، ومعها تتصاعد مؤشرات المعاناة المعيشية

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

«لا بنزين، لا دواء، لا استشفاء، لا كهرباء، لا مياه، لا مال، ولا فرح، ولا نكهة لعيد الأضحى»، هذا ما تقوله سناء حين سؤالها عن أجواء العيد الذي يطلّ على لبنان في ذروة أسوأ أزمة اقتصادية ومعيشية في تاريخه. وتضيف بانفعال: «عيد بطعم التقنين في المصاريف وفي ظل العتمة والحرمان والذّل، في حين أن السياسيين والمسؤولين عن الانهيار يسافرون ويسرحون ويمرحون بلا خجل». لاءات يمكن أن تختصر الواقع السوداوي الذي يعيشه اللبنانيون، والذي تفاقم سوءاً خلال عطلة العيد مع استمرار سعر صرف الدولار في السوق السوداء بالتحليق، أسوةً بأسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، وحديثاً الأدوية، رغم أنها لا تزال مقطوعة من السوق بغالبيتها. وراوح سعر صرف الدولار في السوق السوداء في اليومَيْن الماضيَيْن بين 22100 إلى 22400 فيما لا يزال السعر الرسمي مثبتاً عند 1500 ليرة للدولار، ما انعكس زيادة كبيرة في أسعار مختلف السلع في جميع القطاعات وتفلتاً تخطى الفوضى في التسعير.

هيمنة الغلاء

في جولة سريعة لـ«العربي الجديد» على بعض المحال التجارية في بيروت، يُلاحظ أن عدداً كبيراً من المحال التي فتحت أبوابها عمدت إلى اعتماد سعر صرف للدولار وصل إلى 24 ألف ليرة، متخطياً السوق السوداء، ليكون ردّ أصحاب المتاجر أنهم «يعتمدون سعراً آمناً يخوّلهم الشراء لاحقاً وعدم تكبّد خسائر في حال ارتفاع سعر الصرف».

ويعمد الكثير من المحال إلى مخالفة القوانين اللبنانية، مستغلّةً الأزمة وغياب الأجهزة الرقابية، عبر إلزام الزبائن بالدفع بالدولار الأميركي، لا العملة الوطنية، وهي خطوة بدأ الكثير من المطاعم بلجأ إليها إما بفرض فاتورة بالدولار، أو اعتماد تسعيرة بالعملة الصعبة للطاولة الواحدة أو على الفرد، وتُحسَب تبعاً لسعر الصرف اليومي. ويقول صاحب متجر البسة في بيروت لـ«العربي الجديد» إن الخسائر باتت كبيرة تفوق قدرته على التحمّل أو الصمود، وفي العيد لم يدخل إلى محلّه أي زبون، بعكس الأعوام الماضية حيث كانت العائلات تتهافت بكثرة إليه. ويشير إلى أنه لا يمكنه اعتماد تسعيرة مرتفعة في ظلّ تدهور القدرة الشرائية لدى المواطنين، وخصوصاً أنّ زبائنه من طبقة أقل من المتوسّطة، وكل ما يتلقّاه يذهب لدفع إيجار المحل وأجرة العامل ومصاريف أساسية تزيد حتى على حجم البيع.

بدورها، قدّمت وزارة الاقتصاد «عيدية» إلى اللبنانيين، مع إقدامها يوم الثلاثاء على زيادة سعر ربطة الخبز، وذلك في إطار الارتفاع التدريجي الأسبوعي الذي يطاول بشدّة لقمة الفقير الوحيدة. وشهدت مختلف المواد الغذائية من فواكه، حلويات، خضروات وجميع السلع ارتفاعاً كبيراً في عطلة العيد، لتصبح موائد معظم اللبنانيين خالية من الطعام، أو تقتصر على صنفٍ واحدٍ فقط. وأعلن مرصد الأزمة في الجامعة الأميركية في بيروت أن «أسعار السلع الغذائية الأساسيّة التي تحتاج إليها الأسر في لبنان سجلت ارتفاعاً كبيراً في النصف الأول من شهر تموز/ يوليو الجاري.

فقد ارتفعت أسعار سلع غذائية أساسية بأكثر من 50 في المائة في أقل من شهر. ويؤشر الارتفاع المتصاعد والأسبوعي لأسعار المواد الأساسية على بداية انزلاق لبنان نحو التضخم المفرط».

وجاء في تقرير المرصد الذي نشر الأربعاء، أنه «في مقارنة مؤشر الأسعار خلال السنتين الماضيتين يمكن تبيّن الارتفاعات الكبيرة في كلفة الغذاء والحاجات الأساسية، حيث صعدت أسعار 10 سلع غذائية أساسية أكثر من 700 في المائة منذ يوليو/ تموز 2019 أي قبل الانهيار المالي والاقتصادي، منها ما تحتاجه الأسر كمكونات أساسية في غذائها كالخضار والحبوب والألبان ولحم البقر والبيض والزيت.

حتى الخبز العربي الذي يُفترض أنه مدعوم عبر دعم استيراد القمح/ الطحين على سعر الصرف الرسمي فقد ارتفع ثمنه 233 في المائة منذ أيار/ مايو 2020».

وأشار المرصد إلى أنّ «الأكثرية الساحقة من الأسر في لبنان ستجد صعوبة في تأمين قوتها بالحدّ الأدنى المطلوب من دون دعم عائلي أو أهلي أو من دون مساعدة مؤسسات الإغاثة»، لافتاً إلى أنّ «من المتوقع أن يستمرّ هذا التضخّم مع توقع انخفاض أكبر لقيمة الليرة اللبنانية خلال الأشهر المقبلة».

> ارتفعت أسعار 10 سلع أساسية بنسبة 700% والخبز 233%

أزمة الدواء

على صعيدٍ آخر، تستمرّ أزمة الدواء في لبنان على الرغم من التسعيرة الجديدة التي بدأت وزارة الصحة العامة تعتمدها تبعاً للوائح المدعومة وغير المدعومة، في ظل امتناع المصرف المركزي عن تأمين الدعم من العملات الصعبة، حيث تعترض الشركات المستوردة على اعتماد سعر الصرف 12 ألف ليرة للأدوية غير المدعومة، في حين أن سعر الصرف في السوق السوداء يتخطى الـ22 ألف ليرة، ما دفعها إلى عدم تسليم الأدوية للصيدليات التي لا يزال قسم كبير منها مقفلاً.

ويقول أحد الصيادلة في منطقة الأشرفية في بيروت لـ«العربي الجديد» إنّ «الأزمة اليوم أسوأ بكثير من السابق. الأدوية مفقودة تماماً، الشركات لا تسلّم البضائع، ولم تؤدِّ خطوة وزارة الصحة إلى إحداث أي خرق أو حلّ، وللأسف نحن في وضع صعب جداً ونفتح شكلياً وجلّ ما نبيعه مستحضرات تجميلية وكريمات وكمامات وما شابه». من ناحية ثانية، تعمد بعض الصيدليات إلى بيع الأدوية المقطوعة عند الآخرين بأسعار خيالية تفوق تلك التي حدّدتها وزارة الصحة في اللائحة المعلنة حديثاً. ولدى سؤال مستشار وزير الصحة رضا الموسوي عن مدى جواز تسعير صيدليات الأدوية بأسعار تختلف عن تلك التي حددتها وزارة الصحة، يقول لـ«العربي الجديد» إن على جميع الصيدليات أن تلتزم لوائح وزارة الصحة وأسعارها.

بلا بنزين ولا كهرباء

وإلى أزمة البنزين، حيث تفاقم الوضع كثيراً خلال عطلة العيد في ظلّ عدم تسليم الشركات المستوردة للنفط البضاعة للمحطات، وهو ما ترجم عشية العيد بتهافت اللبنانيين إما على تعبئة خزانات سياراتهم بالوقود، أو شراء البنزين بالغالونات لتخزينها. وعمدت غالبية محطات الوقود إلى الإقفال، فيما شهدت تلك التي فتحت أبوابها طوابير طويلة أمامها. ويقول عضو نقابة أصحاب المحطات في لبنان جورج البركس لـ«العربي الجديد» إنّ محطات الوقود شهدت يوم الاثنين إقبالاً كثيفاً نتيجة الإقفال في عطلة الأسبوع، أي السبت والأحد، وكذا شهدت تهافتاً عشية العيد، ما دفع القسم الأكبر من المحطات إلى الإقفال للحفاظ على المخزون الباقي لديه، أو لنفاده بالكامل، ومن فتح عمد إلى التقنين أيضاً لتلبية حاجات الناس. ويلفت إلى أنّ شركات التوزيع مقفلة في عطلة العيد، ولم تسلّم البضائع، ونأمل أن تحلّ الأزمة يوم الجمعة المقبل، علماً أن هناك مشكلة أخطر الآن، وهي بواخر الوقود المتوقفة في عرض البحر ولم تحصل على الموافقات المطلوبة للتفريغ من جانب مصرف لبنان الذي قد يكون في «عطلة» أيضاً. ويشير البركس إلى أنه «يبدو أننا متجهون إلى تفاقم للأزمة، ففي حال رفع الدعم كلياً عن البنزين والمازوت، قد يتجاوز سعر الصفيحة عتبة 400 ألف ليرة، علماً أنّ العوامل التي يرتكز عليها جدول الأسعار يرتبط داخلياً بسعر صرف الدولار في السوق السوداء، الرسوم والضرائب والجعالات، إضافة إلى سعر برميل النفط عالمياً الذي هو اليوم بحدود 72 إلى 73 دولاراً، مع العلم أن الأسعار عالمياً قد تنخفض نظراً للتطورات الإقليمية.

وفي ظلّ انقطاع مادة المازوت، عاد أصحاب المولدات الكهربائية الخاصة للتلويح بالعتمة الشاملة بعدما عمدوا في الفترة الأخيرة إلى إطفاء مولداتهم لبضع ساعات، وذلك مع ارتفاع التقنين في الكهرباء الرسمية الذي فاق 22 ساعة يومياً، ورغم رفع تسعيرتهم الشهرية إلى ما يتخطى مليون ليرة لكل 10 أمبير. ويؤكد عدد من هؤلاء في حديث مع «العربي الجديد» أنهم لن يحلوا بديلاً من الدولة، ولا يستطيعون تأمين الكهرباء لعشرين ساعة وأكثر، خصوصاً مع حاجة المولدات للمازوت الذي ترتفع أسعاره كثيراً.

ويقول أحد الصيادلة في منطقة الأشرفية في بيروت لـ«العربي الجديد» إنّ «الأزمة اليوم أسوأ بكثير من السابق. الأدوية مفقودة تماماً، الشركات لا تسلّم البضائع، ولم تؤدِّ خطوة وزارة الصحة إلى إحداث أي خرق أو حلّ، وللأسف نحن في وضع صعب جداً ونفتح شكلياً وجلّ ما نبيعه مستحضرات تجميلية وكريمات وكمامات وما شابه». من ناحية ثانية، تعمد بعض الصيدليات إلى بيع الأدوية المقطوعة عند الآخرين بأسعار خيالية تفوق تلك التي حدّدتها وزارة الصحة في اللائحة المعلنة حديثاً. ولدى سؤال مستشار وزير الصحة رضا الموسوي عن مدى جواز تسعير صيدليات الأدوية بأسعار تختلف عن تلك التي حددتها وزارة الصحة، يقول لـ«العربي الجديد» إن على جميع الصيدليات أن تلتزم لوائح وزارة الصحة وأسعارها.

بلا بنزين ولا كهرباء

وإلى أزمة البنزين، حيث تفاقم الوضع كثيراً خلال عطلة العيد في ظلّ عدم تسليم الشركات المستوردة للنفط البضاعة للمحطات، وهو ما ترجم عشية العيد بتهافت اللبنانيين إما على تعبئة خزانات سياراتهم بالوقود، أو شراء البنزين بالغالونات لتخزينها. وعمدت غالبية محطات الوقود إلى الإقفال، فيما شهدت تلك التي فتحت أبوابها طوابير طويلة أمامها. ويقول عضو نقابة أصحاب المحطات في لبنان جورج البركس لـ«العربي الجديد» إنّ محطات الوقود شهدت يوم الاثنين إقبالاً كثيفاً نتيجة الإقفال في عطلة الأسبوع، أي السبت والأحد، وكذا شهدت تهافتاً عشية العيد، ما دفع القسم الأكبر من المحطات إلى الإقفال للحفاظ على المخزون الباقي لديه، أو لنفاده بالكامل، ومن فتح عمد إلى التقنين أيضاً لتلبية حاجات الناس. ويلفت إلى أنّ شركات التوزيع مقفلة في عطلة العيد، ولم تسلّم البضائع، ونأمل أن تحلّ الأزمة يوم الجمعة المقبل، علماً أن هناك مشكلة أخطر الآن، وهي بواخر الوقود المتوقفة في عرض البحر ولم تحصل على الموافقات المطلوبة للتفريغ من جانب مصرف لبنان الذي قد يكون في «عطلة» أيضاً. ويشير البركس إلى أنه «يبدو أننا متجهون إلى تفاقم للأزمة، ففي حال رفع الدعم كلياً عن البنزين والمازوت، قد يتجاوز سعر الصفيحة عتبة 400 ألف ليرة، علماً أنّ العوامل التي يرتكز عليها جدول الأسعار يرتبط داخلياً بسعر صرف الدولار في السوق السوداء، الرسوم والضرائب والجعالات، إضافة إلى سعر برميل النفط عالمياً الذي هو اليوم بحدود 72 إلى 73 دولاراً، مع العلم أن الأسعار عالمياً قد تنخفض نظراً للتطورات الإقليمية.

وفي ظلّ انقطاع مادة المازوت، عاد أصحاب المولدات الكهربائية الخاصة للتلويح بالعتمة الشاملة بعدما عمدوا في الفترة الأخيرة إلى إطفاء مولداتهم لبضع ساعات، وذلك مع ارتفاع التقنين في الكهرباء الرسمية الذي فاق 22 ساعة يومياً، ورغم رفع تسعيرتهم الشهرية إلى ما يتخطى مليون ليرة لكل 10 أمبير. ويؤكد عدد من هؤلاء في حديث مع «العربي الجديد» أنهم لن يحلوا بديلاً من الدولة، ولا يستطيعون تأمين الكهرباء لعشرين ساعة وأكثر، خصوصاً مع حاجة المولدات للمازوت الذي ترتفع أسعاره كثيراً.

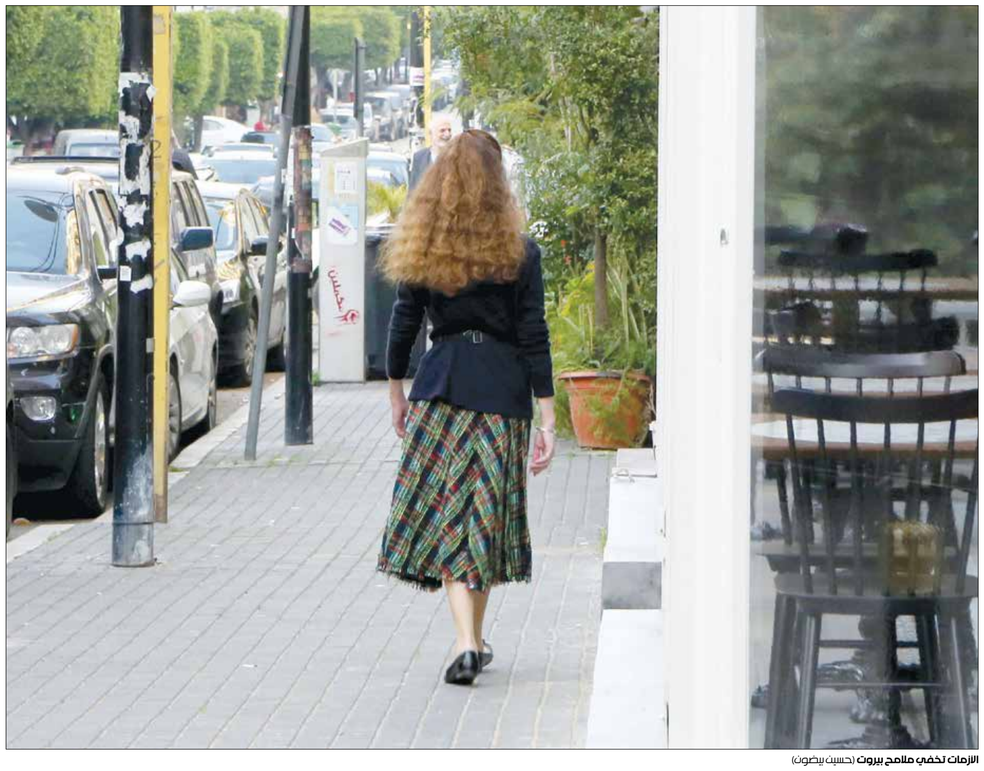

الأزمات تخفي ملامح بيروت (حسين بيضون)

3,5 ملايين كلفة الغذاء

تشير محاكاة أسعار المواد الغذائية في النصف الأول من يوليو/ تموز الحالي، وفقاً لتقرير الجامعة الأميركية في بيروت، إلى أنّ كلفة الغذاء الأدنى لأسرة مكوّنة من 5 أفراد أصبحت تقدر شهرياً بأكثر من 3,5 ملايين ليرة لبنانيّة من دون احتساب فواتير المياه والغاز والكهرباء، وهي بدورها تسجل ارتفاعاً باهظاً. وبناء على هذه التقديرات، التخمين الأولي لموازنة الأسرة لتأمين غذائها فقط يصل إلى حوالي خمسة أضعاف الحد الأدنى للأجور.

معيشة

محافظات سورية تواجه تقنين الرغيف

أعلن النظام السوري عن آلية جديدة لتوزيع الرغيف على الفقراء، تقوم على تحديد حصة الأفراد في استهلاك الخبز بما يزيد من المعاناة اليومية التي يواجهها المواطن

ريان محمد

يواجه السوريون في محافظات اللاذقية وطرطوس وحماة تقنيناً في مادة الخبز بدءاً من يوم الأحد، وفق تعميم جديد صادر عن وزارة «التجارة الداخلية وحماية المستهلك» التابعة لنظام بشار الأسد. ويحدد التعميم كمية الخبز التمويني الموزع عبر البطاقة الإلكترونية، بربطة خبز واحدة للفرد وربطتين للشخصين كل ثلاثة أيام، وربطة واحدة يومياً للعائلة المكونة من ثلاثة أفراد، وربطتين في اليوم للعائلات التي يتراوح عدد أفرادها بين أربعة إلى ستة أفراد، وللعائلات المكونة من سبعة إلى تسعة أفراد ثلاث ربطات في اليوم، والتي يتراوح عدد أفرادها من 10 إلى 14 فرداً أربع ربطات يومياً، ومن 15 إلى 19 فرداً خمس ربطات في اليوم، فيما تحصل العائلة المكونة من 20 فرداً وما فوق على ست ربطات يومياً.

وأفادت مصادر مطلعة من دمشق، طلبت عدم الكشف عن هويتها، بأن «النظام يعتزم تعميم تجربة توزيع الخبز عبر البطاقة الذكية على جميع المناطق التي يسيطر عليها»، معتبرة أن «الخطة تهدف إلى تقنين استهلاك مادة الخبز إلى الحد الأدنى، حيث يعتبر الخبز من أكثر المواد المدعومة من النظام، ويبلغ السعر الرسمي للربطة الواحدة المكونة من 7 أرغفة 200 ليرة سورية في حين تبلغ تكلفتها نحو 1065 ليرة». وأضافت المصادر أن «الحكومة تدعي أن هناك جهات تتاجر في الخبز حيث يتم تجفيفه وإطعامه للحيوانات، وذلك في ظل ارتفاع أسعار العلف إلى أرقام غير مسبوقة»، مبينة أنه «تم تحديث تطبيق «وين» الإلكتروني المرتبط بما يعرف بالبطاقة الإلكترونية الذكية، التي يتم عبرها توزيع المحروقات والمواد التموينية، وأضيفت إليها مادة الخبز».

وسأل أبو عبد الرحمن رجب (53 عاماً)، سائق سيارة أجرة، «عن مدى معرفة من حدد كمية الخبز للعائلة بواقع مائدة طعام الأسرة السورية، خصوصاً أن هناك عائلات تأكل الخبز من دون أي طعام آخر». لافتاً إلى أن «الكثير من العائلات وقع في عجز وشعر بعبء معيشي إضافي عندما تم رفع سعر الخبز في وقت سابق من الشهر الجاري من 100 ليرة إلى 200 ليرة للربطة الواحدة».

وأضاف: «منذ سمعت بالخبر وأنا أحاول تقسيم المخصصات على عائلتي دون أن أنجح، كنا نتمنى أن تحدد لنا الحكومة أيضاً الكمية التي يجب أن يأكلها كل فرد من العائلة، فعائلتي مكونة من 6 أفراد ومخصصاتنا ربطتان في اليوم، أي 14 رغيفاً، إن كنا نريد أن نأكل 3 وجبات كأي أسرة طبيعية فنحن نحتاج إلى 18 رغيفاً، أي لدينا عجز 4 أرغفة، ما يعني أن أحد أفراد العائلة لن يكون لديه خبز، فإما أن يصوم وإما ستتقاسم العائلة الجوع». من جانبها، قالت أم علي حامد (39 عاماً)، لـ«العربي الجديد» إن «هذه الحكومة تعمل فقط من أجل قهرنا وتجويعنا، حتى الخبز الذي كان المادة الأخيرة التي يمكن أن تملأ بطون أطفالنا تم حرماننا منها، بدل أن يجدوا طريقة لوقف الهدر والاتجار بالخبز يحرموننا منه»، متسائلة: «ألم يفكر من وضع هذه الآلية ماذا ستفعل العائلة إن زارها ضيوف أو طلب طفل ساندويش ما بين الوجبات، هل نقول له لقد نفدت مخصصاتك اليوم من الخبز؟». وأضافت أن «هذا النظام لا ينتج إلا قرارات ضد المواطن، وخاصة أن الفساد ينخر عظمه، فرغم كل القرارات التي يقولون إنها لإيصال الدعم لمستحقيه، تجد المواطن المسحوق محروماً من كل حقوقه، وأن المحروقات والخبز وغيرها متوفرة في السوق السوداء، ولكن بأسعار مضاعفة، دون أي حسيب أو رقيب». يُشار إلى أن السوق السوداء لتجارة الوقود والمواد التموينية والخبز، شهد ارتفاعاً كبيراً في الأسعار بعد الإجراءات الأخيرة، من رفع أسعار وتحديد مخصصات، في وقت تحولت هذه الأسواق لتكون المصدر الرئيسي بالنسبة للمواطن للحصول على تلك المواد.

تخفيض مخصصات السبر من الخبز (عامر قريشي/ فرانس برس)

طاقة

تفعيل توريد النفط العراقي إلى بيروت

بغداد ـ **سلام الجاف**

كشف مسؤول بارز في وزارة الخارجية العراقية، في حديث مع «العربي الجديد»، عن زيارة مرتقبة لوفد لبناني رسمي إلى بغداد، عقب عطلة عيد الأضحى، لوضع التفاصيل الأخيرة والنهائية بشأن اتفاق توريد مليون طن من النفط العراقي سنوياً إلى لبنان. يأتي ذلك بعد اتفاق بين الجانبين، على أن يقدم العراق جزءاً من هذه الكمية على شكل هبة، والجزء المتبقي تحصل من خلاله بغداد على خدمات طبية وعلاجية مختلفة، إضافة إلى تقديم خدمات في مجال إدارة المستشفيات العراقية وتطويرها.

وفي فبراير/شباط الماضي، صادقت بغداد على توريد نفط إلى بيروت بمقدار 500 ألف طن سنوياً، قبل أن يعلن رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، حسان دياب، أن الحكومة اللبنانية أقرت مضاعفة دعمها النفطي للبنان. وقال بيان سابق لرئاسة الحكومة اللبنانية أن دياب «تبلغ رسمياً قرار مجلس الوزراء العراقي مضاعفة كمية النفط التي كانت بغداد قد أقرتها للبنان من 500 ألف طن إلى مليون طن سنوياً».

وأبلغ مسؤول عراقي في وزارة الخارجية اللبناني يضم عدة مسؤولين في حكومة تصريف الأعمال، على رأسهم وزير الطاقة اللبناني ريمون غجر، ومدير الأمن العام الذي ينسب مسؤولون عراقيون له دوراً رئيسياً في تسهيل الاتفاق، وهو اللواء عباس إبراهيم، إضافة إلى مسؤولين في البنك المركزي اللبناني، ووزارات الصحة والسياحة والداخلية والصناعة، ومستشارين حكوميين ومهندسي طاقة لبنانيين. ومن المقرر أن يتم بحث ملفات متعددة خلال اللقاء المقبل، أبرزها «تفعيل آلية الاتفاق النفطي بين البلدين وإدخاله حيز التنفيذ، فضلاً عن مناقشة عدة ملفات أمنية تتعلق بتبادل مطلوبين ومعلومات أمنية متعلقة بالجماعات الإرهابية، والاتفاق على تفاهمات تتعلق بتسهيلات خاصة للعراقيين في لبنان، سواء القاصدين البلاد لأغراض العلاج أو السياحة أو الدراسة»، وفق المصدر.

وكشف المسؤول ذاته عن «مشاكل فنية يتحدث عنها الجانب اللبناني فيما يتعلق بملاءمة النفط العراقي لمحطات الكهرباء الموجودة في لبنان. إذ أن أحد المسؤولين هناك تحدث، في وقت سابق، مع مسؤولين عراقيين عن وجوب وجود طرف ثالث يتولى تسلم النفط العراقي الخام وتكريره وإرساله إلى لبنان مرة أخرى، بينما تحدث آخرون عن إمكانية إجراء معالجات معينة داخل لبنان من دون الحاجة إلى أي حلقات زائدة». وأضاف «يهم العراق الاتفاق على الآلية النهائية التي تضمن تمرير الاتفاق في أسرع وقت».

واعتبر المصدر أن التفاهمات المتبقية لا تشترط وجود حكومة نافذة، ويمكن لحكومة تصريف الأعمال في لبنان إبرام الاتفاقات. وأبلغ العراق اللبنانيين، في وقت سابق، إمكانية عبور شحنات النفط إلى لبنان عبر الأراضي السورية، في ظل وجود أساطيل شاحنات تابعة لوزارة النفط تتولى المهمة. وأضاف: «نأمل أن تكون زيارة الوفد كفيلة بإنهاء كل التفاصيل، وبالنسبة للعراق فقد أكدت شركة تسويق النفط العراقية (سومو)، نهاية نيسان/إبريل الماضي، استعدادها للتوريد ضمن الاتفاق، وأي تأخير تتحمل مسؤوليته الجهات اللبنانية لا العراقية». في السياق ذاته، قال نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان العراقي، ريبوار طه، لـ«العربي الجديد»، إن زيارة الوفد اللبناني المرتقبة ستركز على صياغة التفاهمات النهائية بشأن توريد النفط العراقي، فضلاً عن ملفات أخرى تهم البلدين»، واصفاً الزيارة بـ«المرحب بها، والعراق رسمياً وشعبياً يقف إلى جانب الشعب اللبناني ويأمل المساعدة في تجاوز ظروفه الحالية».

وشرح الخبير في الشأن العراقي، أحمد النعيمي، أن زيارة الوفد اللبناني وجدت داعمين لها من داخل الوسط السياسي العراقي، خاصة تحالفي «الفتح»، و«دولة القانون»، لذلك تسعى حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إلى تمرير الاتفاق والمضي به، ضمن نهجها المعروف في الظهور بدور المتوازن في العلاقات العراقية مع مختلف الأطراف. ولفت إلى أن اللقاء يأتي بالتزامن مع زيارة وزير التجارة السعودي، ماجد القصبي، إلى بغداد، والاتفاق على تمرير عدة تفاهمات تتعلق بالتبادل التجاري والازدواج الضريبي، وتنشيط حركة التجارة عبر جديدة في السوق.

بروفايل

لم تخب توقعات المراقبين عندما عينت لينا خان على رأس لجنة التجارة الفيدرالية الأميركية، فقد رأى فيها البعض «الكابوس» الذي تخشاه الشركات الإلكترونية العملاقة، هذا ما ظهر بعد شهر واحد فقط من التعيين

لينا خان

مصطفى قماس

اعتبر العارفون بسيرة لينا خان، أن تعيينها من قبل الرئيس جو بايدن على رأس لجنة التجارة الفيدرالية الأميركية، في منتصف يونيو/ حزيران الماضي، شكل خبراً سيئاً لشركات التكنولوجيا العملاقة. لم يكن أحد يتوقع حصولها على هذا المنصب، بالنظر لما دأبت عليه أستاذة القانون في جامعة كولومبيا من انتقاد للاحتكار الذي تمارسه الشركات التكنولوجية الكبرى. وقد استغرب موقع «كوارتز» الأميركي التعيين، حيث رأى أن خان كانت على يسار الفكر المناهض للاحتكار في الولايات المتحدة، قبل أن يؤكد أن «ذلك يظهر السرعة في تحول التيار الصارم المناهض للاحتكار بين المثقفين الراديكاليين إلى التيار المهيمن على توجهات السياسة الأميركية». ورأى جون لوباتكا، أستاذ القانون في جامعة بنسيلفانيا، حسب «ليكسبريس» الفرنسية، في تعيين هذه الشابة التي ولدت في لندن من أبوين باكستانيين وهاجرت إلى الولايات المتحدة في سن الحادية عشرة، ثبوت النية لدى إدارة جو بايدن في مواجهة الشركات التكنولوجيا العملاقة وإعطاء تأويل صارم للقوانين المناهضة للاحتكار. هذا ما تؤشر إليه إجازة لجنة برلمانية في نهاية يونيو لمشروع قانون من أجل تعزيز مراقبة تلك الشركات، مع فتح الباب أمام احتمال تفكيكها. وجاء تعيين خان بعدما أجاز لها مجلس الشيوخ أن تصبح عضوة في لجنة التجارة بين أعضاء آخرين، في الخامس عشر من يونيو الماضي بـ 69 صوتاً مؤيداً ومعارضة 28 صوتاً. وقد استحدث المجلس لجنة التجارة الفيدرالية من أجل «الحفاظ على المنافسة السليمة وحماية المستهلكين والعمال والشركات النزيهة ضد الممارسات غير المشروعة والخادعة» وفق بيان سابق.

أضحت خان التي لا يتعدى عمرها 32 عاماً أصغر رئيسة في تاريخ اللجنة التجارة الفيدرالية. لفتت الانتباه إليها عندما نشرت مقال رأي حين كانت طالبة في جامعة يال، شرحت فيه كيف أن القوانين المكافحة للاحتكار السارية ساعدت شركة أمازون على اكتساب قوة لم يعد ممكناً معها مراقبة عمالق التجارة الإلكترونية. وذكّر مقالها الذي حمل عنوان «مفارقة مكافحة الاحتكار في أمازون»، بكتاب مرجعي يحمل عنوان «مفارقة مكافحة الاحتكار»، الذي أصدره قاضي المحكمة العليا روبرت بروك في 1978، حيث يؤكد فيه أن التشريع الفعال ضد الاحتكار يجب أن يهدف قبل كل شيء إلى الطريقة التي تضر بها شركة المستهلكين، وليس حجم الشركة أو عدد المنافسين في سوق معينة. كان للينا خان دور وازن كمساعدة للجنة القانونية في مجلس النواب الأميركي، وذلك في سياق تحقيق دام ستة عشر شهراً، والذي تناول المنافسة بين المنصات الرقمية، هي التي عبرت في إبريل/ نيسان الماضي في مجلس الشيوخ عن تخوفها من قدرة عمالقة التكنولوجيا على الولوج إلى أسواق من أجل الهيمنة عليها. اشتد الضغط على غوغل وأمازون وفيسبوك وآبل في الأشهر الأخيرة في الولايات المتحدة، حيث نشرت تقارير تدين تلك الشركات، وفتحت تحقيقات من قبل القضاء في العشرات من الولايات حول ممارساتها الاحتكارية.

ويبدو أن تلك الشركات أضحت تشعر بأن وجود لينا خان على رأس لجنة التجارة الفيدرالية، سيزيد الضغط عليها، هذا ما دفع فيسبوك إلى التظلم لدى الوكالة الأميركية للمنافسة من أجل المطالبة بإبعاد خان عن ملف الاحتكار، حيث احتجت الشركة بعدم حيادية تلك المسؤولة. وذات التوجه اتبعته أمازون التي تواجه تحقيقات حول مدى احترامها لقواعد المنافسة.

وقد استند فيسبوك إلى تصريحات خان وكتاباتها، التي تذهب فيها إلى أن فيسبوك يلجأ لممارسات منافية للمنافسة، مشدداً على أن الموقف المسبق لخان يفرض إبعادها عن التحقيق الذي يستهدف فيسبوك. وتوقع مراقبون أن الشركتين العملاقتين، ستسعيان في حال عدم ابتعاد لينا خان إلى التشكيك في القرارات التي ستتخذ في حقهما، غير أن هناك من يؤكد أنه بالنظر للقناعات التي تحملها تلك المسؤولة الشابة، سيكون على شركات التكنولوجية العملاقة توقع معارك ضمن حرب ضارية تملك خان أسلحتها القانونية الفتاكة.

أخبار

مساعدات ألمانية للشركات

عقدت حكومة المستشارة أنجيلا ميركل اجتماعاً، الأربعاء، للموافقة على حزمة إغاثة ضخمة، من أجل إعادة إعمار مناطق ألمانية دمرتها فيضانات غير مسبوقة، ولحمايتها بشكل أفضل في المستقبل، وتتضمن الحزمة إعطاء الضوء الأخضر لمساعدات للمنازل المدمرة والشركات والبنى التحتية الأساسية. وأكدت ميركل أن الوزراء سيمهدون الطريق أمام تقديم مساعدة عاجلة للمواطنين الذين تكبدوا خسائر، وسيبذلون كل ما في وسعهم «كي تصل الأموال إلى الناس بسرعة». وتقدر المبالغ الأولية بنحو 400 مليون يورو (470 مليون دولار). وستضاف إلى المساعدة الطارئة مبالغ بعيدة الأجل لإعادة الإعمار بتمويل من الحكومة الفدرالية و«مساهمات تضامنية» من جميع الولايات الألمانية البالغ عددها 16، وفق ميركل.

أرباح شركة دايملر

حققت شركة دايملر الألمانية لصناعة السيارات، أرباحاً قوية في الربع الثاني، حيث استمر الطلب على سيارات مرسيدس الفاخرة في التعافي من الوباء، مما أدى إلى توليد أموال يمكن للشركة استثمارها في تحولها إلى السيارات الكهربائية. وصلت هوامش الربح إلى رقمين للربع الثالث على التوالي عند 12,8 في المائة، بفضل ارتفاع أرقام المبيعات والسيارات ذات الأرباح الأعلى التي تهيمن على مزيج المبيعات، حسبما ذكرت الشركة التي تتخذ من شتوتغارت مقراً لها، الأربعاء. وساعد ذلك في تعزيز التراكم النقدي للشركة ليصل إلى 20,9 مليار يورو (24,6 مليار دولار) في نهاية الربع، من 20,1 مليار يورو في البداية.

الخطوط الجوية القطرية الأفضل

اختار موقع (AIRLINERATINGS.COM)، المتخصص في تقييم أداء شركات الطيران، الأربعاء، الخطوط الجوية القطرية، كأفضل شركة طيران في العالم للعام 2021. وجاءت «القطرية» على رأس 20 شركة طيران عالمية، ضمتها قائمة «إيرلاين ريتينغز» لتصنيف شركات الطيران هذا العام. وقال الموقع الشهير، في صفحته الإلكترونية «الخطوط الجوية القطرية هي أفضل شركة طيران في العالم في عام 2021. لالتزامها بالحفاظ على الرحلات

العالمية مفتوحة خلال أزمة كورونا، والابتكار، والمنتجات الجديدة، وخدمة الرحلات ذات الشهرة العالمية»، وقال مؤسس الموقع جيفري توماس، إن «التميز هو الهدف في الخطوط الجوية القطرية، وأدى ذلك إلى العديد من التحسينات في طائرات إيرباص وبوينغ. وزاد: «في تحليلنا الموضوعي، احتلت الخطوط الجوية القطرية المرتبة الأولى في العديد من معايير التدقيق لدينا، وهو أداء رائع في هذا الوقت الصعب للغاية».

بطاريات تسلا

قال إيلون ماسك، الرئيس التنفيذي لتسلا، إن الشركة تخطط لفتح شبكة شحن بطارياتها لسيارات المنتجين الآخرين، في وقت لاحق من العام الحالي. تعطي شبكة الشحن السريع ميزة تنافسية كبيرة لمنتج السيارات الكهربائية، إذ تملك تسلا أكثر من 25 ألف وحدة شحن فائق السرعة في أنحاء العالم. وفي المقابل، أقام صناع السيارات الآخرون تحالفات أو استثمروا في شركات ناشئة لشبكات الشحن، وسط مسعى محموم لطرح سيارات كهربائية جديدة في السوق.

مال وسياسة

تدق الاضطرابات العنيفة وأعمال الشغب في جنوب أفريقيا جرس الإنذار حول الاضطرابات التي تجتاح العالم بسبب كورونا. ورغم الخصوصية التي تجعل من جنوب أفريقيا أكثر قابلية للاشتعال بسبب التمييز العنصري، إلا أن الفقر والتباين الطبقي يحدثان اضطرابات مماثلة

شغب جنوب أفريقيا

كورونا يدق جرس الإنذار في الدول الفقيرة

موسى مهدي

ترسل الاضطرابات العنيفة التي تعيشها دولة جنوب أفريقيا خلال الشهر الجاري وراح ضحيتها حتى يوم الأحد نحو 215 شخصاً وأدت إلى تخريب العديد من الممتلكات بسبب عمليات النهب والشغب، إشارة قوية إلى التداعيات الخطرة التي من الممكن أن تسببها الموجة الثالثة من جائحة كورونا على اقتصادات الدول النامية والفقيرة وانعكاساتها المدمرة على الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي. وعلى الرغم من أن الغبن السياسي والاجتماعي والفوارق الطبقية المتراكمة منذ سنوات التمييز العنصري قد تكون من العوامل التي صبت المزيد من الزيت على تداعيات الجائحة التي رفعت من الفقر والبطالة والتدهور الصحي للأفراد والعائلات. ولكن الاضطرابات التي تزامنت مع الموجة الثالثة من جائحة كورونا أججت الوضع في جنوب أفريقيا أكثر.

وحسب تقديرات لمصرف «جي بي مورغان» الأميركي في تقرير يوم الجمعة الماضي، فإن هذه الفوضى العنيفة التي ضربت جنوب أفريقيا ربما تجبر الاقتصاد على الانكماش بنسبة 3% في الربع الثالث من العام الجاري.

وفي ذات الشأن، وصفت نشرة «ستاندرد آند بورز. غلوبال» الأميركية في تقرير يوم الثلاثاء الاضطرابات وأحداث الشغب التي تشهدها جنوب أفريقيا في الوقت الراهن بأنها «الأسوأ منذ نهاية حكم التمييز العنصري في العام 1994».

وكانت الحكومة الجنوب أفريقية تأمل في خروج الاقتصاد من الركود خلال الربع الثالث الجاري والنمو بنسبة 4,2%، ولكن وحسب تقديرات النشرة، فإن هذه الاضطرابات التي تتزامن مع الموجة الثالثة من جائحة كورونا، قد تقود إلى تراجع النمو الاقتصادي إلى أقل من 3%. وهو ما يعني أن الوضع الاقتصادي والمعيشي سيتدهور أكثر لمواطني البلاد ويفاقم من أزمة التعايش السلمي بين الطبقات الفقيرة والغنية في جنوب أفريقيا.

من جانبها، قدرت نشرة «إيكونومست إنتيليجنس يونت» البريطانية خسائر البلاد حتى نهاية الأسبوع الماضي بنحو 10 مليارات راند، أي نحو 680 مليون دولار. وكان مصرف «دويتشه بنك» الألماني قد ذكر في تقرير حديث، أن هذه الاضطرابات وما تبعها من عمليات شغب وتخريب ستخفض معدل النمو الاقتصادي لجنوب أفريقيا بنحو 0,8% خلال العام الجاري.

وهذه التقديرات تبدو متواضعة حينما يُزال اللثام عن الخسائر الفعلية للمنشآت العامة والأسواق بعد توقف الشغب تماماً والسيطرة على الشارع من قبل السلطات الحكومية. من جانبها، خفضت وكالة موديز العالمية للخدمات المالية التصنيف الائتماني لسندات الدين الصادرة عن كل من بلديات جوهانسبرغ وكيب تاون والعديد من بلديات المدن الصغرى التي شهدت أحداث احتجاجات عنيفة. وتقلل الاضطرابات التي تتفاعل مع متحور دلتا، السياحة التي كانت من المصادر المهمة للعملات الصعبة إلى جانب المعادن والتي درت على البلاد نحو 24,6 مليار دولار في العام 2019 الذي سبق تفشي فيروس كورونا. وعلى الرغم من أن شرارة الاضطرابات أطلقها الصراع حول النفوذ السياسي داخل حزب «المؤتمر الوطني الأفريقي» بعد اعتقال الحكومة الحالية رئيس البلاد السابق جاكوب زوما، إلا أن تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية وما سببته من زيادة معدل الفقر وخسارة في الوظائف فاقمت الاضطرابات في جنوب أفريقيا التي تعاني من هشاشة النسيج الاجتماعي منذ خروجها من حكم التمييز العنصري في العام 1994. وتعاني جنوب أفريقيا البالغ عدد سكانها نحو 60 مليون نسمة من نقص مريع في جرعات التطعيم من فيروس كوفيد 19، إذ إن نسبة التطعيم لم تتجاوز 2,8% فقط.

وحسب تقرير البنك الدولي الصادر في يونيو/ حزيران الماضي، فإن تداعيات جائحة كورونا أدت إلى انكماش الاقتصاد الجنوب أفريقي بنسبة 7% في العام 2020. ويقدر البنك أن تقود الجائحة إلى زيادة الفقراء في جنوب أفريقيا بنحو مليوني شخص خلال العام الجاري، حيث ارتفعت نسبة البطالة وسط الشباب بين سن 15 و24 سنة إلى 63%، وهي من أعلى المعدلات في العالم. ومن المتوقع أن يتواصل الانكماش الاقتصادي وخسارة الوظائف بمعدلات كبيرة خلال العام الجاري. ومن بين عدد القوى العاملة في جنوب أفريقيا التي يقدرها معهد بروكنغز للدراسات في واشنطن بنحو 40 مليونا هنالك نحو 15 مليونا فقط منهم يشغلون وظائف تدر عليهم دخلاً ثابتاً، ويعمل من بين هؤلاء ثلاثة ملايين في القطاعات الحكومية حسب تقرير المعهد الأميركي. ويلاحظ خبراء أن جنوب أفريقيا استفادت في النصف الأول من العام من ارتفاع أسعار السلع الأولية حينما ارتفعت أسعار المعادن التي تعد البلاد من كبار مصدريها في العالم، إلا أن فاتورة النفط ومشتقاته المرتفعة امتصت معظم هذه العوائد، إذ إن جنوب أفريقيا مستورد صافٍ للنفط والوقود. ولدى البلاد قطاع تقنية يعد الأكبر في أفريقيا، إذ توجد في جنوب أفريقيا نحو 450 شركة تقنية توظف نحو 40 ألف شخص بلغ حجم الاستثمارات في شركات التقنية والبرمجيات نحو 88 مليون دولار في العام 2020 وفق تقديرات معهد بروكنغز.

وتأمل جنوب أفريقيا أن تصبح مركزاً للتقنية والمعلومات في أفريقيا، وبالتالي تتمكن من جذب الاستثمارات الغربية وتنشئ تحالفات مع عمالقة التكنولوجيا في العالم. ولكن في أعقاب هذه الأحداث، ربما لن يكون مثل هذا الحلم سهل التحقق خلال السنوات القريبة. وعلى الرغم من الوضع الاستثنائي لجنوب أفريقيا من حيث التركيبة السكانية والتباين الطبقي الشديد والعنصرية، إلا أن الموجة الثالثة من كورونا، ربما تطلق موجات فقر وطبقية وتثير النعرات في العديد من دول العالم النامي خلال السنوات المقبلة وفق توقعات محللين.

زوما متهم بالفساد

استؤنفت محاكمة الرئيس السابق جاكوب زوما المتهم في قضايا الفساد، وذلك في جلسة «افتراضية». وأمام المحكمة، تظاهر أنصار زوما المتهمون بإثارة الفوضى ومحاولة زعزعة استقرار البلاد. ويواجه زوما 16 تهمة بالاحتيال والفساد والابتزاز تتعلق بشراء معدات عسكرية من خمس شركات أسلحة أوروبية في 1999، عندما كان نائبا للرئيس. كما تتم مقاضاة مجموعة تاليس الفرنسية العملاقة للصناعات الدفاعية بتهمة الفساد وتبييض الأموال.

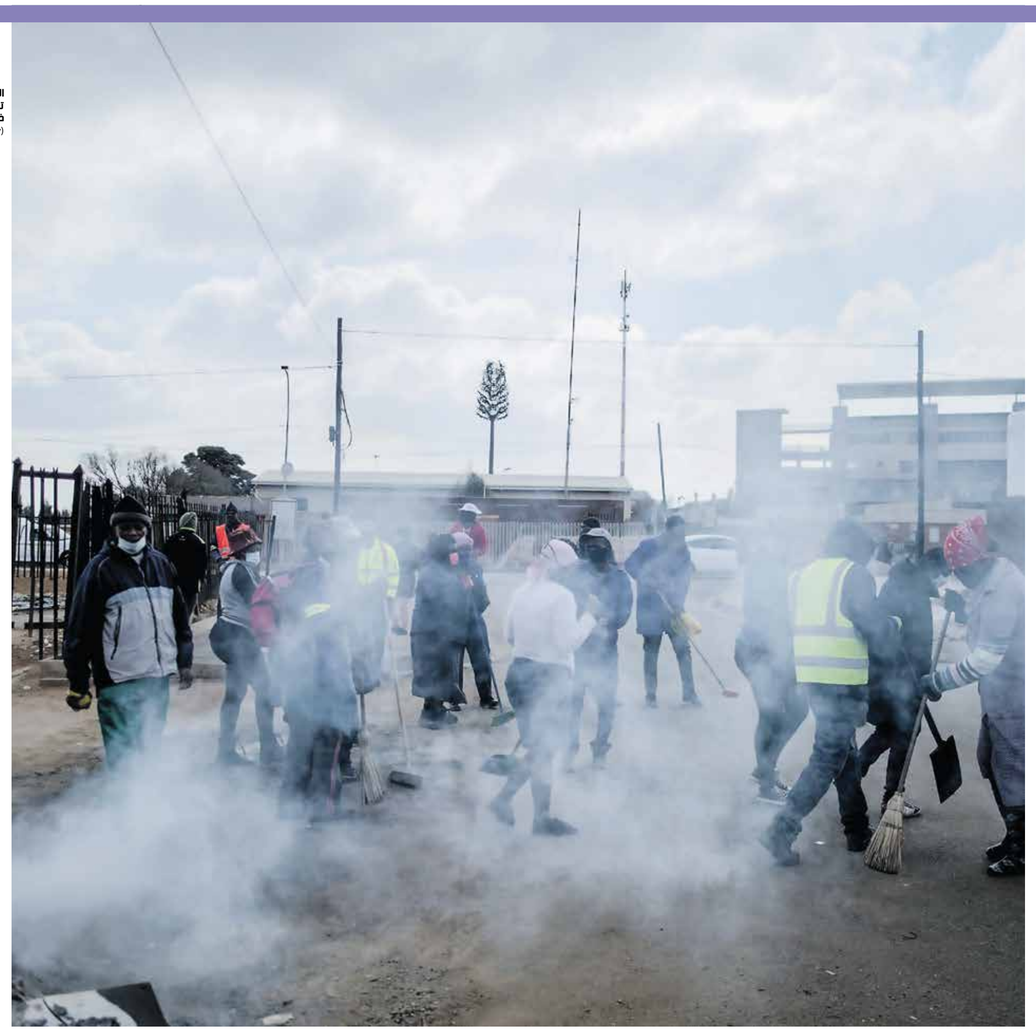

الممتلكات العامة تعرضت للتخريب في جنوب أفريقيا (Getty)

خسائر أعمال الشغب في جنوب أفريقيا قُدرت بنحو 680 مليون دولار

جاذبية سندات الصين تعرقل استراتيجية عزلها

ربما يعرقل العائد الاستثماري الذي تحصل عليه المصارف والصناديق الغربية استراتيجية بايدن لعزل الصين

لندن ـ **العربي الجديد**

رغم خطط إدارة الرئيس الأميركي جوزيف بايدن لمحاصرة الصين عبر ما أطلق عليه «تحالف الديمقراطيات الرأسمالية» ضدها، يبدو على الصعيد العملي أن هناك عقبات كبرى تعرقل خطوات عزل بكين خاصة على صعيد الاستثمار وتدفق الدولارات على الأسواق الصينية وشركاتها. وربما تجد الإدارة الأميركية صعوبات في إقناع المصارف وصناديق الاستثمار الغربية بالتخلي عن السوق الصيني الذي بات يحقق لها الأرباح التي يسيل لها اللعاب، ويحمي استثماراتها في أوقات الاضطرابات المالية الكبرى، مثل أزمة المال العالمية في العام 2008، وأزمة الأسواق التي ضربت الاقتصادات الغربية في الشهور الأربعة الأولى من العام الماضي 2020 بسبب تفشي جائحة كورونا، وما ترتب عليها من إغلاق للاقتصادات العالمية والحد من النشاط التجاري والصناعي.

ووفق خبراء في تحليل بنشرة «إنفستمنت ويك»، وهي نشرة أسبوعية بريطانية متخصصة في الاستثمار، فإن الأصول الصينية باتت من أدوات الاستثمار التي لا غنى عنها بالنسبة للمستثمر الغربي، وإن حجم التدفقات المالية الغربية يواصل الارتفاع، خاصة وأن السندات الصينية تم ضمها إلى مؤشرات أصول الدين العالمية، حيث تم ضمها إلى كل من مؤشر «أف تي أس أي راسل» بسوق لندن في مارس/ آذار الماضي، وإلى مؤشر مصرف «جي بي مورغان»، أكبر المصارف الأميركية ومصرف «باركليز بانك» البريطاني. وحسب تحليل «إنفستمنت ويك»، تعتمد جاذبية أصول الدين الصينية على أربعة عوامل رئيسية، وهي عمق سوق الدين الصيني المتنامي مع تنامي الطبقة الوسطى وحجم قدرتها الشرائية، وقدرة الاقتصاد الصيني على مقاومة الأزمات العالمية وارتفاع العائد عليها، واستخدام المصارف والصناديق الغربية للسندات الحكومية الصينية في تنويع محافظها، ونسبة الفشل في السداد الضئيلة وسط الشركات الحكومية.

على صعيد العائد، لاحظ خبراء أن العائد على سندات الخزينة الصينية لأجل 5 سنوات يبلغ حالياً نسبة 2,9% مقارنة بالعائد على سندات الخزينة الأميركية لذات الأجل البالغ 0,9%، كما أن عائد السندات الصينية يفوق كثيراً العائد السلبي على سندات الخزينة الألمانية وهو «ناقص 0,7» وعائد السندات اليابانية «ناقص 0,1». وهذا العائد الذي تحصل عليه المصارف الاستثمارية الغربية مغر في أوقات الفائدة الصفرية ويحث المستثمرين الجاد عن تحقيق عائد مرتفع ومضمون بينما تهدد الموجة الثالثة من جائحة كورونا النمو الاقتصادي العالمي وتدفع بورصة وول ستريت والبورصات الغربية نحو تصحيح كبير خلال الشهور المقبلة. ولاحظ خبير بمصرف بيكيت الاستثماري السويسري في تصريح للنشرة البريطانية، أن من بين 9,5 تريليونات دولار تديرها صناديق المعاشات والشركات المتجددة في مكونات توليد الطاقة بالبلاد، وخفض حصة الوقود الأحفوري إلى أقل من النصف خلال العقد المقبل يشككون في قدرتها على تحقيق ذلك، وأن احتياجاتها للنفط والغاز الطبيعي ستستمر.

وبحسب الصحيفة «تتضمن مسودة الاستراتيجية الوطنية للطاقة في اليابان، التي تم الكشف عنها الأربعاء، قفزة هائلة في اتجاه خفض الكربون، وتدعو إلى إعادة تشغيل للمحطات النووية اليابانية، والتي لا يزال الجزء الأكبر منها غير عامل بعد حادثة انفجار مفاعل فوكوشيما في العام 2011»، لكن خبراء يقولون إن تنفيذ الخطة سيكون صعباً للغاية بحلول الموعد النهائي لها في عام 2030. وحسب الصحيفة، قال تاكيو كيكاوا، نائب رئيس الجامعة الدولية في اليابان وعضو اللجنة الاستشارية بشأن استراتيجية الطاقة: «إن فرصة اليابان ضئيلة في تحقيق أهدافها في مجال الطاقة المتجددة والنووية وتحديد أهدافها الخاصة بالوقود الأحفوري، إنها منخفضة بشكل كبير». وتنضم اليابان إلى مجموعة من البلدان التي تسارع إلى تعزيز خططها لخفض الكربون قبل مؤتمر تغير المناخ في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، في غلاسكو، إسكتلندا. كما كشف الاتحاد الأوروبي والصين، الأسبوع الماضي، عن مقترحات لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. كما أن إدارة بايدن تجهز قائمة بالأفكار الخاصة بها. ولم تتجاوز مساهمة الطاقة الذرية في إنتاج الكهرباء في اليابان نسبة 6,2 في المئة فقط عام 2019 مقارنة بنسبة 30 في المئة قبل عام 2011 الذي شهد كارثة فوكوشيما. ومحور المسودة هو خارطة طريق توضح كيف ستحقق اليابان أهدافها في خفض غازات الاحتباس الحراري، الذي أعلنه رئيس الوزراء يوشيهيدي سوجا في قمة المناخ التي استضافتها الولايات المتحدة في أبريل/ نيسان الماضي.

وتستهدف الخطة خفض 46% من غازات الاحتباس الحراري بحلول عام 2030 مقابل مستويات 2013، أي أعلى بنسبة 77% مما تعهدت به اليابان سابقاً.

ومن بين العقبات التي ستواجه تنفيذ خطة خفض الطاقة اعتمادها على زيادة الطاقة النووية التي ترتبط في ذهن الشعب الياباني بأسوأ كارثة في تاريخه القريب، إذ تدعو الاستراتيجية إلى توفير ما يصل إلى 22% من طاقة اليابان من المفاعلات النووية بحلول عام 2030، وهي خطة تتطلب من الدولة التغلب على المقاومة المحلية الشعبية والبرلمانية لإعادة تشغيل بقية مفاعلاتها بمستويات عالية. وتعتمد اليابان على استيراد معظم احتياجاتها من الطاقة من الخارج ويشكل الوقود الأحفوري نسبة 41% من توليد الطاقة في اليابان.

وكانت الحكومة اليابانية استأنفت المفاعل رقم 3 التابع لمحطة ميهاما وسط اليابان، بعد أن تم إغلاقه بالكامل بعد فترة وجيزة من كارثة فوكوشيما النووية على غرار إغلاق جميع المحطات النووية في البلاد، وذلك للمرة الأولى منذ توقفه قبل عشر سنوات، وفق ما ذكرت شركة الكهرباء «كانساي إلكتريك باور» المشغلة للمفاعل في بيان يوم 23 يونيو/ حزيران الماضي.

مقر البنك المركزي الصيني في بكين (Getty)

الصين قاومت اضطرابات أسواق المال مع تفشي كورونا في 2020

تشكيك باستراتيجية الطاقة اليابانية الجديدة

طوكيو ـ **العربي الجديد**

قالت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية أمس الأربعاء، إن اليابان تتجه لمضاعفة حصة الطاقة الشمسية من الطاقات المتجددة في مكونات توليد الطاقة بالبلاد، وخفض حصة الوقود الأحفوري إلى أقل من النصف خلال العقد المقبل يشككون في قدرتها على تحقيق ذلك، وأن احتياجاتها للنفط والغاز الطبيعي ستستمر.

وبحسب الصحيفة «تتضمن مسودة الاستراتيجية الوطنية للطاقة في اليابان، التي تم الكشف عنها الأربعاء، قفزة هائلة في اتجاه خفض الكربون، وتدعو إلى إعادة تشغيل للمحطات النووية اليابانية، والتي لا يزال الجزء الأكبر منها غير عامل بعد حادثة انفجار مفاعل فوكوشيما في العام 2011»، لكن خبراء يقولون إن تنفيذ الخطة سيكون صعباً للغاية بحلول الموعد النهائي لها في عام 2030. وحسب الصحيفة، قال

كارثة فوكوشيما لا تزال تقلق اليابانيين من التوليد النووي

مظاهرات في سيول ضد إطلاق اليابان لمياه مفاعل فوكوشيما في المحيط (Getty)

رؤية

أثر كوفيد ـ 19 على الأعمال الصغيرة

جواد العناني

استمتعت بحضور لقاء فكري، يوم الثلاثاء، الموافق 2021/7/13، في مكتب صندوق الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) في العاصمة الأردنية عمّان، عنوانه «أثر كوفيد - 19 على مؤسسات الأعمال في الأردن». وقد ساهم في البحث بجانب المكتب الأممي كل من مكتب منظمة العمل الدولية في عمّان وغرفة التجارة العربية الأميركية التي مقرّها بيروت.

ومن أبرز النتائج التي خرجت بها الدراسة ثلاث:

الأولى أن قدرة المنشآت الخاصة الصغيرة على التجاوب مع المتغيرات، والقدرة على تبنّي الخطط لتجاوزها، أضعف بنسبة ملحوظة من المنشآت والشركات الكبيرة.

الثانية أن الهياكل الجمعية للمنشآت الصغيرة والمايكروية ليست موجودة، وإنْ وجدت فهي غير فعالة. ولذلك تبقى جهود هذه المؤسسات متفرّقة مبعثرة، ولا تُمكّن المنشأة الفردية من مواجهة التحدّيات وحدها.

الثالثة المهمة أن الحكومة الأردنية التي وفرت مخصصات تفوق ملياري دينار (ما يعادل 2,8 مليار دولار)، لم تصل إلى أهدافها المقصودة، خصوصا للمنشآت الصغيرة. وعليه، فإن نسبة هذه المنشآت التي تمكّنت من تقديم طلبات للاستفادة من هذه المخصّصات بقيت محدودة، وأن معظم هذه الشركات (70%) عانت من ضائقة مالية شديدة.

وهنالك بالطبع أسباب تجمع بين هذه المؤسسات غير التي ذُكِرت أعلاه. من أهمها غياب المقدرة الرقمية، ما يحرمها من التواصل الإلكتروني، وتعبئة الطلبات، خصوصا المؤسسات المايكروية. وكذلك ضغطت المؤسسات الأكبر لحل مشكلاتها، وخصوصا أنها موظِّفة أعدادا كبيرة من العاملين، ما يجعل احتمال إفلاسها شديد الوطأة، وذا أثر إعلامي كبير.

تفاقم البطالة في الأردن

وقد اعتمد التحليل في الدراسة على عينة من حوالي ألفي مؤسسة أردنية، أكثر من نصفها في محافظة العاصمة (عمّان الكبرى وما حولها)، والنصف الباقي موزّع على أربع محافظات أخرى، مثل الزرقاء، وإربد، والبلقاء. وقد جرى الاتصال مع أصحاب هذه المؤسسات هاتفياً. وقد عُرِّفت المؤسسة الصغيرة أو المايكروية بأنها التي تستخدم أقل من عشرة عمال.

ومع أن الدراسة لم تأخذ بالاعتبار بعض الجوانب التي أثرت على الاستنتاجات الرئيسية، إلا أنها تبقى مهمة، وفي غاية الإفادة، وخصوصا أن البنك الدولي نشر تقريراً عن واقع الاقتصاد الأردني لم يكن سارّاً.

ومن أهم استنتاجاته أن نسبة البطالة بين الشباب قد وصلت إلى 50%، وأن نسبة البطالة على المستوى الاقتصادي قد لامست نسبة 25%. وهذا يعني أن الزيادة في نسبة البطالة قد ارتفعت بست نقاط مئوية عن العام الماضي، 2020. وقد وقعت في صفوف الشباب، خصوصا المبتدئين منهم. ولذلك، كما هو واضح، لهذا تأثير سريع على الوضع الأمني برمته.

ومن المظاهر التي لم تؤخذ بقدر كاف من العناية، أو لم تؤخذ بعين الاعتبار بتاتاً، أن الاقتصاد الأردني كان يعاني قبل وصول وباء كوفيد - 19 من تباطؤ اقتصادي واضح، فمنذ انفجار الربيع العربي وانقطاع الأردن عن أسواقه في الدول المجاورة، لم يسجل الأردن ولم يطرح أي أسهم جديدة (IPO) في بورصة عمّان، وهذا أمرٌ لم يسبق للأردن أن عانى منه.

وليس هذا فحسب، بل إن شركات كبرى أردنية، خصوصا التي أنشئت لإنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير، غادرت الأردن إلى أسواق خارجية. وقد كانت تشتري من شركات صغيرة، وتتعامل معها، وتخلق لها مجالاً للربح. وبغيابها، انعدم مصدر رئيسي من مصادر التزويد التي كانت تعتمد عليها المنشآت الصغيرة.

والأمر الثاني المهم أن الاقتصاد الأردني كان يعاني، حتى عام 2019، من عسر مالي واضح، فنقص السيولة قد سبّب كثيراً من الصراع والخسائر للشركات الصغيرة. ولمّا جاءت كورونا والإغلاقات، وتحديد الحركة، تعرّضت هذه الشركات لخسائر متفاقمة، ومشكلاتٍ تُهدّد بقاءها حتى قبل تفشي وباء كورونا.

والأمر الثالث أن عاملين كثيرين، من الشباب خصوصا، يشتغلون أشغالاً غير دائمة، كثير منها لحسابهم الخاص، في القطاع غير الرسمي. ويشكل هذا القطاع أكثر من 30% من النشاط الاقتصادي في الأردن (يشمل قطاع الزراعة والأبنية غير المنظمة والمحلات غير المسجلة، وبائعي الطرق والجوالين، والعاملين من منازلهم)، وكثير من هؤلاء فقدوا وظيفتهم، حيث أنهم كانوا يعيشون على دخلهم يوماً بيوم. ولذلك، أي اغلاق أو تقطع في مداخيلهم يسبّب لهم حرجاً، ويمنع عنهم الحصول على أبسط حاجاتهم الأساسية.

زيادة الحماية المجتمعية

لذلك قدّمت مقترحات كثيرة تهدف إلى زيادة الحماية المجتمعية لهذه المؤسّسات الصغيرة، بحيث لا تبقى عُرضه للهزّات المتواصلة وتحسّن مرونتها (RESILIENCE) أمام الطوارئ وتمكّنها من التكيف (COPING) مع المستجدّات والطوارئ.

وبسبب مشاركة منظمة العمل الدولية في الدراسة، فقد استحوذت فكرة البطالة وعدم قدرة المنشآت الصغيرة على الاستفادة من المخصصات المالية للحفاظ على بقائها وعمّالها على اهتمام الدراسة. وقالت إنه لا بد من وجود ترتيبٍ يسدّ فجوة الانفصام بين الأموال المخصصة والجهات التي خُصّصت لها عن طريق فتح مكاتب إلكترونية لمساعدتها في تقديم طلبات المعونة. ولا بد أيضاً من ربط كثير من المؤسسات الصغيرة، خصوصا المتشابهة، أو المتكاملة عمودياً، بعضها مع بعض (CLUSTERING)، أو عن طريق تحويلها إلى «فرانشايز»، بحيث تستفيد كلها من الحجم الكبير وفوائضه.

هدفت من تلخيص الدراسة تقديمها إلى القرّاء والمسؤولين في الوطن العربي، أملاً أن يجدوا فيها ما يفيدهم. وقد أُجريت دراسات مشابهة في مناطق أخرى من العالم أظهرت أن التكيف والتحول في الوطن العربي هو الأدنى مستوىً من بين مختلف مناطق العالم، وأن دول الخليج الأحسن تكيفاً وتفاعلاً في الوطن العربي.